

وقيامي ولا يجوز له جئيد النقص والرجوع به الى الصلاة
المعتادة عند الاجل هذا اما عند بن حجر لكان اقل الشهادتين
المرتب انما اذا اطلق اعتقدت على الاطلاق فيخير بين ان يصلحها
كشنة الصبح وان يصلحها ككسبة المعروف واقرم على ذلك
وله في النهاية وهو واقع في حق غير المأموم اما هو اذا اطلق
فانما تجل بيته على ما نواه الامام **ورعد** هما اي بعد صلاة
الكسوفين فلا يعيد بهما قبلها كالعيد **خطبات**
كالعيد في جميع هاتين غير التكبير فانه لا تكبيرات
فيها ولا في الصلاة للثلاث في كسوف الشمس وقس به خسوف
القمر والمعتد انه لا يكفي هنا خطبة واحدة خلافا لما
ذكره الخطبة في مسجد بغداد ان الامام ان اعتدلتين
او كان لا يراها ولا فلا وخطب نحو امام لمسا في الامانة
السابعة **ويجوز** اي قامت واحدة في عظمته فلا مانع
في العبد **ويجوز** اي من حيث الاحرام والافه واجبة
تقصدها الا لثلاثة كما ياتي في كل لاعة من الاعتدال
في امان وقرانان **وركوعان** لعل الحكمة في تكرار
ما ذكره اعلام بان المطلوب في هذه الوقت الاكثر
من الطاعات والزمان النفس بما يشق تعليمها من فعلها ومن ادرك
الامام في قيام ادرك اول من الركعة الاولى او الثانية
ادرك الركعة او في ركوع ثان او في قيام ثان من
الاولى او الثانية فلا لان ما بعد الركوع الاول في حكم الاعتدال
وانها هو محاذ للاول في وجوب الفاتحة وندب التسوية
تسوية وصف المصنف اليها من وما بعدها بقوله **طوال**
للاقتناع وكذا يسوع تطويل السجود نحو الركوع الذي
قبله كما ياتي بخلاف الاعتدال الثاني والجلوس بين

المجدتين

المجدتين والشهد **الاول** فانها لا تطول وقيل بطول الجلوس بين
المجدتين لصحة الحديث به **وهذا** اذا لم يكن
عذر والاندب التخفيف اخذ من قوله الشافعي الابداء
بالكسوف قبل الجمعة خفيفا فقرأ في كل ركعة بالفاتحة
وقل هو الساجد **ويكفي القراءة بالفاتحة** وحدها او سورة
قصية معها **والاكمل** اذا لم يكن عدا راقية **وبعد** اي
الفاتحة وسواها من افتتاح وتعود في القيام **الاول** البقرة
وان يرضى المأمون او قدرها وهي افضل لمن احسنها **وفي القيام**
الثاني بعد المعوذ والفاتحة **العرمان** او قدرها **وفي**
القيام الثالث بعد ذلك ايضا **النساء** او قدرها
وفي القيام الرابع بعد ذلك **المائدة** او قدرها **او يقرأ**
في الاول البقرة وفي الثاني **كهاية آية** معتدلة منها
لان ذلك هو عدد اي العجرات **وفي الثالث كهاية** **ومحمد**
آية منها اعني البقرة لان اي السورة مائة وخمسة وسبعون وهي
تقارب مائة وخمسين من البقرة لطول آياتها **وفي الرابع كهاية**
منها ايضا لان اي المائدة مائة وثلاثون وعشرون
وهي تقارب مائة من البقرة لطولها **وكلاهما** اي
الحالين الاكمل وما بعده **منصوص عليه** في كتب الشافعي
والثاني هو المنصوص عليه في اكثر كتبه وليس هذا باختلاف
عند المحققين بل هو التقريب من محاذ بينهما وتقاربهما باعتبار
ان في النصيب تطويل الماول على الثاني والثالث على الرابع
فتصير الثاني بالنسبة للاول كقصر الرابع بالنسبة الثالث
وكلا فيهما تفاوت **ويجوز** ندبا في الركعات الاربع